

المقدمة :

تساهم المصارف السودانية بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مساهماتها في تمويل المشروعات الخاصة بصغار المنتجين والحرفيين والمعاشيين والخارجين وقطاع استثمارها وكل ذلك من خلال تمويل قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية والتصدير والقطاعات الحرفية.

ان مختلف العمليات التي يقوم بها البنوك التجارية تتماشى وفق معايير محكمة يعتمدها البنك ولها شروط ومراحل يجب ان يتبعها بداية من تقديم الجهة الطالبة للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع العمليات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ولا يمكن أن يكون اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون البنوك التجارية وهي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

أهمية الدراسة :

المساهمة في تحفيز تحويل السودانيين العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي تجنب موارد النقد الأجنبي للسوق المنظم توسيع قاعدة الشمول المالي تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الالكتروني توجيه التمويل للقطاعات الانتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف التمويل المصرفي المقدم من المصارف السودانية هو أحد المشاكل التي أدت إلى عدم تطوير زيادة حجم الصادرات وحصول البلاد على عملات أجنبية الأمر الذي أفقدها حق المنافسة في السوق العالمية. في بعض الدول من التعامل مع السودان.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به المصارف في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان. والمساهمة في تحفيز تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي لجذب موارد النقد الأجنبي للسوق المنتظم توسيع قاعدة الشمول المالي.

فرضيات الدراسة :

1/ هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين المصارف التجارية والتنمية الاقتصادية.

2/ هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين المصارف التجارية وزيادة الاستثمار .

3/ هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين المصارف التجارية والتنمية الريفية.

حدود البحث :

الحدود الزمانية : سوف يتم تناول الدراسة في الفترة ما بين 2015 – 2022م وذلك بالتطبيق على بنك امدرمان الوطني – فرع عطبرة.

هيكل البحث :

الفصل الأول : الجهاز المصرفي في السودان

المبحث الأول : الجهاز المصرفي في السودان (النشأة والأنواع)

المبحث الثاني : الودائع المصرفية (الانواع والعوامل المؤثرة عليها.

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث : المصارف ودورها في تنمية الاقتصادية السوداني

بنك امدرمان الوطني (النشأة والتعريف) و دور بنك امدرمان الوطني في تنمية

الاقتصادية السوداني (دراسة حالة)

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المراجع

الفصل الأول

الجهاز المصرفي في السودان

المبحث الأول : الجهاز المصرفي في السودان (النشأة والأنواع)

المبحث الثاني : الودائع المصرفية (الانواع والعوامل المؤثرة عليها).

المبحث الأول

الجهاز المصرفي في السودان (النشأة والأنواع)

نشأة الجهاز المصرفي في السودان: ظل بنك السودان منذ نشأته في عام 1960 وحتى عام 1984 وهو العام الذي طبقت فيه القوانين الإسلامية .

يستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة التي تمكنه من الرقاب على الائتمان حيث كان يتحكم في الكتلة النقدية والتوجيه المباشر عن طريق معدلات أسعار الفائدة وتغير نسب الاحتياطي النقدي والتوجيه المباشر عن ريق وضع حدود قصوى للتمويل السقوف الاستثمارية وغيرها من الوسائل الرقابية كما ان البنك يقوم بدوره الرقابي والإداري على الجهاز المصرفي وفقا لقانونه والذي أجريت عليه عدة تعديلات تواكب السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

يقوم بنك السودان بعد أسلمت الجهاز المصرفي بدوره في تعميق أسلام الجهاز المصرفي حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام 1992 وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبه الربا كما أن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة المركزية وحكومات الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية وذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها وحفظ إدارة حساباتها المحلية والأجنبية هذا فضلا على أنه يؤدي دوره كمصرف للحكومة ومقرض خير للبنوك.⁽¹⁾

¹ / غازي حفظ الله - التطور التاريخي للجهاز المصرفي بالسودان ، مجلة المصارف ، العدد الأول ، يونيو 2002م

وبما أن الجهاز المصرفي قد تمت أسلمته فإن البنك السوداني قد تخلص من أنونات الخزانة والسندات الحكومية التي كانت تطبق عليها أسعار الفائدة ومن ثم تم إصدار سندات مالية تتوافق مع النظام الإسلامي.

ظل بنك السودان يؤدي دوره في تعميق أسلام الجهاز المصرفي في وضع سياسة نقدية تواكب الموجهات العامة للدولة وبرامج الإستراتيجية القومية الشاملة فمنذ بداية البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990 – 1993) اخذ البنك السوداني سياسات التمويل بغرض تحريك جمود الاقتصاد السوداني وفقا على ضوء الموجهات التالية:

الاهتمام بالجانب المصرفي (Supplied measures) والاستقرار النقدي

من حيث الكفاءة واستغلال الموارد المصرفية ذلك بالتركيز في تمويل تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مع الاستمرار في سياسات ترشيد الطلب الكلي.

الاستمرار في برنامج الدعم الاجتماعي للدول الفقيرة تمشيا مع المشروع التعبوي القومي للتكافل الاجتماعي .

الاستمرار في تميل المؤسسات العامة عن طريق البنوك وعدم اللجوء لبنك السودان بغرض التمويل المباشر .

السماح للبنوك التجارية بالتمويل بالنقد الأجنبي وفقا للضوابط التي يصدرها بنك السودان

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005م تم وضع سياسات البنك المركزي في إطار السياسات الاقتصادية الكلية وبالتنسيق والتشاور مع وزارة المالية

والجهات المعنية ومراعية للمبادئ الأساسية لاتفاقية السلام الشامل التي وردت في البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة فيما يخص السياسة النقدية والمصرفية والعملية والاقتراض والتي تنص :-

- تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب)

- إصدار سياسة نقدية واحدة من بنك السودان المركزي تكون ملزمة المؤسسات المالية والمصرفية

- استقلالية البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية

- مسؤولية البنك المركزي في المحافظة علي استقرار السعار والمحافظة علي استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي في إصدار العملة وعلية فقد تم إنشاء بنك جنوب السودان كفرع من البنك المركزي ليقود بالإضافة لجهات أخرى الخدمات المصرفية التقليدية بجنوب السودان بما في ذلك إصدار التراخيص للمؤسسات المالية وفقاً لأسس والضوابط التي يصدرها مجلس إدارة البنك مسؤولاً أمام المحافظ عن إدارة المصرف المركزي التقليدي بجنوب السودان كنافذة من نوافذ البنك وفقاً لقوانينه وسياساته وضوابطه في يوليو 2011م وبعد انفصال جنوب السودان أصبح بنك جنوب السودان هو البنك المركزي لدولة جنوب السودان يتبع له كل فرع بنك السودان المركزي في الولايات الجنوبية سابقاً وتم تجميد كل ما يخص البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة المتعلقة بالسياسة النقدية والمصرفية والعملية والاقتراض كما تم تعليق العمل بالفصل الخاص بسياسات النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان الواردة بمنشور سياسات بنك السودان المركزي وتجميد العمل بكل المنشورات المصرفية الصادرة بموجبها وتم تعديل قانون بنك السودان المركزي في سنة 2012م .

مراحل تطور القطاع المصرفي في السودان :-

1/ نشأة القطاع المصرفي :- يرجع تاريخ قيام القطاع المصرفي في السودان إلي أوائل القرن العشرين عندما قامت بعض المصارف الأجنبية بفتح فروع لها فتم فتح فرع للبنك الأهلي المصري عام 1903م وبنك باركليز في عام 1913م وقد عمل فرع البنك الأهلي المصري وكيلا ماليا للحكومة وكمقرض اصغر للبنوك التجارية الأجنبية ويمكن حصر أفرع الرف الأجنبية خلال فترة الحكم الثنائي في الآتي : (1)

- بنك باركليز واصله في إنجلترا

- البنك العثماني واصله في إنجلترا

- بنك الكريدي ليونيه واصله فرنسا

- بنك مصر

- البنك العربي الأردني

- البنك الإثيوبي

وقد تم إنشاء بعض البنوك المتخصصة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات حيث أنشئ البنك الزراعي السوداني عام 1959 م وتلا البنك الصناعي والبنك العقاري بهدف توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية التي أهملتها البنوك التجارية الاجنية وعلي رأسها القطاع الزراعي كما تم في مطلع الستينات

¹ / غازي حفظ الله - التطور التاريخي للجهاز المصرفي بالسودان ، مجلة المصارف ، العدد الأول ، يونيو 2002م

أنشأ أول بنك تجاري سوداني بمساهمة من القطاع الخاص وقد أسهم البنك بدورة الفعال خلال عقد الستينات في دفع تطور العمل التجاري الوطني .

كما تم خلال هذه الفترة أيضا انشأ ثلاثة فروع بنك أجنبية اضافيه هي البنك العربي الأردني والتجاري الإثيوبي وبنك ناشونال أند قراند ليز بالإضافة إلى بنك النيلين الذي يعتبر أول بنك مشترك (أجنبي - محلي) ومثلث السيطرة الأجنبية علي البنوك التجارية وتركيزها على تمويل التجارة الجارية والسعي لتحقيق أرباح سريعة وتركيز البنوك وفروعها في المدن الكبيرة ابرز سمات القطاع المصرفي في ذلك الوقت مما تسبب في انعدام عدالة التوزيع للخدمات المصرفية في البلاد (1)

تطور القطاع المصرفي خلال الفترة 1960م – 1983م :

بعد قيام بنك السودان في فبراير 1960م شهد الجهاز المركزي توسعا ملحوظا في مجال البنوك التجارية والمتخصصة بالرغم من التحديات العظيمة التي أدت إلى تراجع أدائه بداية عقد السبعينات وتتمثل أهم عناصره في الآتي : (2)

1/ إعادة هيكلة المصارف عن طريق التأميم والدمج غير المدروس وغير المرشد

2/ السياسات الاقتصادية السلوكية غير السليمة وغير المستقرة والتي انعكست أثارها سلبا على الأوضاع المالية للمصارف

¹ / غازي حفظ الله - المرجع السابق نفسه ، ص 25

² / ماجدة عبد الوهاب ، تاريخ العمل المصرفي بالسودان ، ورقة داخلية غير منشورة ، ادارة البحث بنك السودان ، فبراير 1994م

3/ السياسات الهيكلية غير المنظرة في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والتي أثرت سلباً على أوضاع الحساب الخارجي للدولة وانعكست آثارها على أداء النظام المصرفي .

4/ التذبذبات في أداء القطاع الزراعي والتي تشكل حوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي أثر سلباً على نشاط القطاع المصرفي وعلى أرباحه

5/ تراكم الديون المتعثرة بسبب إلزام الجهاز المصرفي في القيام بتمويل أولويات محددة مما أدى إلى تعرض أصول المعارف في محفظة الديون إلى مخاطر جسيمة كما أدى إلى تدهور أرباحها

6/ البيئة القانونية التي كانت تحد من قدرة المصارف على تسيل الأصول المرهونة

7/ صغر حجم المصارف لايؤهلها للتعامل مع المصارف الخارجية .

8/ ضعف الخبرة الفنية للكوادر الفنية وافتقار مجالس الإدارات إلى الكفاءة المطلوبة لتحقيق الرقابة الداخلية للمصارف والتخطيط للتنمية المصرفية .

9/ بطء تجاوب المصارف مع متطلبات التقنية الحديثة .

وقد صدر قانون تأمين البنوك في مايو 1960م لتؤول ملكيتها للدولة كما تم تنفيذ أسمائها على النحو التالي :-

1/ بنك باركليز ويسمي بنك الدولة للتجارة الخارجية

2/ بنك ناشونال إند قراند ليز ويسمي بنك أم درمان الوطني

3/ بنك مصر ويسمي الشعب السوداني

4/ البنك العربي المحدود ويسمي بنك البحر الحمر التجاري

5/ البنك التجاري الإثيوبي ويسمي بنك جوبا التجاري

كما صدر قانون تنظيم عمل البنوك الادخار عام 1973م وتم بموجبه إنشاء بنك الادخار السوداني لرفع وتطور العمل المصرفي في الريف السوداني وتشجيع وتحفيز صغار المدخرين وذلك بتوفير التمويل اللازم للقطاع الحرفي والصناعات الصغيرة والمنزلية وفي أواخر السبعينات سادت سياسة التناج الاقتصادي وصدر قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1976م وتم السماح بموجبه للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالسودان شريطة أن يكون رأس المال المدفوع عشرة ملايين دولار . كما تم افتتاح العديد من المصارف الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي السوداني 1977م ، التضامن الإسلامي السوداني ، التنمية التعاوني الإسلامي ، بنك الغرب الإسلامي) بنك تنمية الصادرات حاليا (بنك البركة السوداني في الفترة من 1977م – 1984م) وأصبح الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مزدوجا تعمل فيه المصارف التقليدية جنبا إلى جنب مع المصارف الإسلامية واستثنت المصارف الإسلامية من تطبيق أدوات السياسة النقدية المنية على سعر الفائدة بينما استمر بنك السودان سياسته النقدية التقليدية تجاه المصارف النقدية التجارية الأخرى. (1)

القطاع المصرفي خلال الفترة 1984م-2010م :-

ابتدأ من العام 1984م تم تعميم العمل المصرفي الإسلامي كما تم تكييف الجوانب واللوائح الإشرافية والرقابية لتنسق مع متطلبات النظام المصرفي

¹ / ماجدة عبد الوهاب ، المرجع السابق نفسه ، ص49

الإسلامي .وفي عام 1985م ترك الخيار للمصارف العمل إما وفق العائد التسويقي أو الصيغ الإسلامية وذاذات المصارف خلال هذه الفترة حيث أنشئت المصارف التالية : (1)

1/ بنك البركة السوداني 1984م :

2/ البنك الإسلامي لغرب السودان 1984 م وقد تغير اسمه في عام 1994 إلى بنك الغرب الإسلامي .

3/ البنك السعودي السوداني 1986م.

4/ بنك العمال الوطني 1988م.

5/ بنك الشمال الإسلامي 1989م .

إلى أن تعميق أسلمت المصارف السودانية قد تم في يونيو 1989م وتلي ذلك تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية عام 1992م بهدف إلزام المصارف بالصيغ والمعاملات الإسلامية .

وتم تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية بقرار إداري من وزير المالية والاقتصاد الوطني 1992/3/2م وتتكون عضوية الهيئة من مختصين في الشريعة الإسلامية والقانون والاقتصاد وذوي الخبرة من المصرفيين ، وتوجد بها أمانة عامة متفرغة لإعمال الهيئة ،وتقوم بالعداد للاجتماعات ومتابعة وتنفيذ القرارات والاتصال بالمصارف والمؤسسات المالية بما فيها المصرف المركزي لطلب البيانات

¹ / عواطف يوسف محمد علي وآخرون ، دور بنك السودان في دورة الجهاز المصرفي في الفترة من 1960 -

1997م ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، الخرطوم 2007م ، ص 73.

والمعلومات اللازمة في الموضوعات المعروضة علي الهيئة وتتمثل أهم اختصاصات الهيئة في الآتي : (1)

1/ وضع نماذج العقود والاتفاقات لجميع معاملات المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالا مصرفية .

2/ التأكد من التزام الجهاز المصرفي بالشريعة الإسلامية في جميع معاملاته ودراسة المشاكل التي تواجهه وإبداء الرأي الشرعي فيها .

3/ النظر في تظلمات المصارف في المصرف المركزي أو العكس وتظلمات المتعاملين مع المصارف التجاري المتخصصة .

ولتحقيق هذه الأهداف والاختصاصات فقد منحت الهيئة السلطات والصلاحيات التالية :-

- سلطة الاطلاع علي أي مستندات أو وثائق أو سجلات أو عقود أو مكاتبات تمكنها من أداء مهامها بالصورة المطلوبة

- سلطة تفتيش أعمال الجهاز المصرفي للتأكد من سلامة تطبيق الجوانب الشرعية في أعمالها والتأكد كذلك من إن المؤسسات تقوم بتنفيذ الفتاوى الصادرة من الهيئة .

- مراجعة عقود ودائع الاستثمار في النظام المصرفي للتأكد مراعاتها مصالح المستثمرين والمساهمين في وقت واحد .

¹ / منشورات بنك السودان المركزي 2011م .

وقد تطور الجهاز المصرفي تطوراً ملحوظاً خلال عقد التسعينات بافتتاح عدد كبير من البنوك وفروعها في العاصمة والأقاليم كما توسعت البنوك المتخصصة بافتتاح فروع كثيرة في عدد من الأقاليم . وافتتحت بعض البنوك فروع لها في بعض دول الخليج لخدمة المغتربين واستقطاب أموالهم كبنك النيلين الذي افتتح عدة فروع في أبوظبي والمملكة العربية السعودية في حدة . وبلغ عدد المصارف العاملة في البلاد 26 مصرفاً بنهاية عام 2002م لديها 545 فرعاً . هذا وتنقسم المصارف حسب ملكية رأس مالها إلى ثلاثة مجموعات :-

1/ مصارف القطاع العام وعددها خمسة مصارف وعدد فروعها 277 فرعاً .

2/ المصارف المشتركة وعددها 18 مصرفاً وعدد فروعها 268 فرعاً .

3/ فروع المصارف الأجنبية وعددها ثلاثة فروع

كما يمكن تقسيمها من حيث طبيعة النشاط إلى :-

1- البنوك التجارية :- ويبلغ عددها 22 بنك

2- البنوك المتخصصة :- وتشمل البنك الزراعي ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

3- البنوك الاستثمارية :- بنك الاستثمار المالي وبنك القرض ارف للاستثمار . وبالإضافة إلى هذه البنوك هنالك أربعة بنوك تم الترخيص لها بمزاولة العمل المصرفي في عام 2005م وهي مصرف السلام وبنك الإمارات والبنك السوداني المصري وبنك المال .

وفي العام 2007م بلغ عدد المصارف 32 مقارنة بـ 29 مصرفاً خلال العام 2006م منها 26 مصرفاً تجارياً و 3 مصارف متخصصة كما انضم إلى قائمة المصارف العاملة بالبلاد خلال عامي 2006م / 2007م مصرف التنمية الصناعية ومصرف النيل التجاري ومصرف كينيا التجاري وبلغ عدد المصارف العاملة في السودان خلال العام 2008م 35 مصرف انتشرت فروعها في ولايات السودان المختلفة حيث انضم لمنظومة المصارف العاملة في شمال السودان خلال العام 2008م كل من بنك الجزيرة وبنك الأسرة وبنك قطر إضافة إلى بنك بغلو في جنوب السودان. بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 39 مصرفاً في عام 2010م مقارنة 38 مصرفاً في العام 2009 ، حيث انضم لمنظومة المصارف العامل بالبلاد خلال عامي 2009م – 2010م كل من البنك العربي السوداني في شمال السودان والبنك الإثيوبي وبنك أكويتي في جنوب السودان . بنك الجبال للتجارة والتنمية في جنوب السودان ،

وتتلخص أهم خصائص القطاع المصرفي في السودان في الآتي :-

- يتكون من تركيبة معقدة من المصارف التجارية والمتخصصة ومصارف الاستثمار ومؤسسات مالية غير مصرفية وصناديق استثمار عامة ومتخصصة .

- اختلاف طبيعة الملكية من مصرف لأخر منها الحكومي ومنها المملوك للقطاع الخاص المحلي ومنها المشترك بين القطاعين الخاص المحلي والأجنبي ومنها فروع البنوك الأجنبية.

- له ارث تاريخي عميق حيث بدأ كفروع لبنوك أجنبية ثم تلي ذلك عمليات التأميم و ثم عمليات الدمج .

- ظل كل القطاع المصرفي يعمل بالنظام التقليدي وفي السبعينات قامت بعض البنوك على الأساس الإسلامي .

التقنية المصرفية :-

خطى بنك السودان المركزي خطوات جريئة لقطع المسافة بين السودان والعالم في هذا المجال ، وتحققت في فترة قياسية قفزة كبيرة للتقنية المصرفية ، وأصبح السودان اليوم من الدول المتقدمة في مجال التقنية المصرفية في المنطقة العربية والإفريقية وما تحقّق في مجال الصيرفة الالكترونية في السودان يتمثل في (1)

- أنشاء شركة متخصصة في أنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات التقنية المصرفية وهي شركة الخدمات المصرفية الالكترونية (شامخ) E B S .

- ربط المصارف السودانية بشركة سويفت العالمية .

- تنفيذ مشروع شركة المعلومات المصرفية بهدف ربط الوحدات المصرفية مع بعضها ورئاسات المصارف مع بعضها ومع بنك السودان المركزي .

- خدمات تشغيل الصرافات الآلية وهي تعمل طوال 24 ساعة .

- نقاط البيع حيث يتمكن المواطنون من الشراء الحلات التجارية بالبطاقة المصرفية ودون الحاجة لعمل النقود .

المقاصة الالكترونية للشيكات المتداولة بين المصارف ، حيث يتم تحصيل الشيكات في حساب المستفيد في اليوم نفسه .

¹ / نشأة وتطور الجهاز المصرفي بالسودان متاح علي الموقع الالكتروني 1/hip://www.uabonline.orglarlmagazine/

- الهاتف المصرفي ، حيث يمكنك الاستفسار عن سلسلة من المعلومات التي تطلبها دون الوصول للبنك .

- الخدمات المصرفية عبر الانترنت ، البنك الالكتروني .

- خدمة شحن رصيد الهاتف ، وسداد الفواتير ، وشراء الكهرباء ، ودفع رسوم بعض المؤسسات الحكومية ، وصرف الرواتب بالبطاقة المصرفية وغيرها .

الصيرفة عبر الهاتف الجوال :

- المحفظة الالكترونية

- وغير ذلك الكثير من الخدمات المصرفية الالكترونية بحيث يمكنك إدارة حساباتك في المصارف عن بعد .

المسؤولية الاجتماعية في قطاع المصارف في السودان :-

بالرغم من استخدام مصطلح المسؤولية الاجتماعية جديد في المصارف في السودان إلى أن القيام بدور المسؤولية الاجتماعية ظل عملاً تمارسه مختلف المصارف الحكومية كل بطريقته الخاصة وبرؤيته ، منذ فترة طويلة ، وتبلغ مساهمات الجهاز المصرفي سنوياً في مجال المسؤولية الاجتماعية عشرات الملايين من الجنيهات ، تقدمها المصارف لأعمال خدمة المجتمع العاصمة والولايات وللدولة والمؤسسات الخدمية والمجموعات والمنظمات والأفراد والمحتاجين وقد شرعت بعض المصارف في تكوين لجان للمسؤولية الاجتماعية مهمتها وضع الخطط اللازمة لذلك والإشراف على تنفيذها .

وتضمنت سياسة بنك السودان المركزي لعام 2013 فقرة عن المسؤولية الاجتماعية تقول (تطوير وتشجيع المسؤولية الاجتماعية في المصارف والمؤسسات المالية واستحداث جائزة البنك المركزي للتميز في سياسات المسؤولية الاجتماعية بالقطاع المصرفي).

وتمثلت ادوار المصارف في المسؤولية الاجتماعية في مجالات أساسية نذكر منها مجال النفقات الوطنية وإعادة الاعمار ودرء الكوارث والمناسبات الوطنية ، مجال خدمات المياه للإنسان والحيوان ، دعم التعليم بكل مراحله ، دعم المؤسسات الصحية ، دعم العاملين بالمصارف ، الأعمال الخيرية ودعم الفقراء ، دعم المحليات والولايات والوزارات في مشروعاتها الاجتماعية ، دعم المساجد والخلاوى وجمعيات القرآن الكريم ، ومشروعات رمضان ، دعم العمل الثقافي في البلاد ، دعم النشاط الرياضي ، وغير ذلك من المجالات وبالطبع فإن المصارف السودانية مطالبة بتطوير مفهومها .

المسؤولية الاجتماعية لتتقل به من حيز التبرعات والأعمال الخيرية ودعم الخدمات الاجتماعية اى ما هو أعمق واشمل .ومن المؤمل أن تؤدي عملية تشجيع بنك السودان المركزي للمصارف على أداء دورها في المسؤولية الاجتماعية وتحديد جائزة لذلك أدى إلى زيادة وتيرة اهتمام المصارف بتطوير فهمها لضمان المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني

الودائع (تعريفها وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها)

يقصد بالوديعة بأنها تلك المبالغ المصرح بها في أي عملية كانت والموجعة لدى المصرف والواجبة التأييد عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين وهذا يعني أن هناك أموال تودع لدى المصارف ولا تعتبر ودائع وهذه الأموال هي:

- 1- الأموال المودعة بالعملة المحلية لقله فتح الإعتمادات المستندية .
 - 2- الأعمال المودعة لقله إصدار الكافلات المصرفية .
 - 3- الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة .
 - 4- الأموال التي أودعتها احد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من نفس المصرف⁽¹⁾
- تعريف الوديعة :- الوديعة لغة :- ما استودع وأودع الشيء : صانه والوديعة واحدة الودائع ، وأودعته مالا : دفعت إليه ليكون وديعة .

¹ / التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية ، الدكتور محمد عبد العزيز ، استاذ الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - الدكتورة ايمان عطية ناصف مدرسة الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الوديعة اصطلاحاً :

المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض أو هي المال الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ ويطلق التعريف العين المودعة ذاتها وعلى العقد المنظم للإيداع (1) أما من الناحية الاقتصادية فالإيداع يطلق على مظاهر وأشكال متعددة وتعريف الوديعة المصرفية بأنها (هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها) وعرفها الصدر بقوله (تعبّر الوديعة بمختلف أشكالها في مفهوم البنوك الربويه عن مبلغ من النقود يودع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع فينشئ وديعة تحت الطلب أو الأجل محددًا اتفاقًا ويترتب عليه من ناحية البنك الالتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره أو لدى الطلب أو بعد الأجل) (2)

ثانياً :- أنواع الودائع :-

هناك أسس عديدة لتصنيف الودائع هما حسب الملكية وحسب المصدر وحسب الأمر وحسب الحركة .

1- الودائع حسب الملكية :- تنقسم الودائع حسب الملكية الملكية إلى ثلاثة أنواع هي :-

أ- الودائع الأهلية people Deposits

وهي تلك الودائع التي تعود التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات الحكومة

¹ / التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية مرجع سابق

² / ماجدة عبد الوهاب مرجع سابق .

ب- الودائع الحكومية Government Deposits

وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات الحكومية

ج- الودائع المختلطة Mixed Deposits

وهي تلك التي ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات شبه الرسمية (القطاع المختلط)

2- الودائع حسب المصدر :- تنقسم الودائع وفق المصدر إلى نوعين من

الودائع هما ودائع أولية وودائع مشتقة

أ- الودائع الأولية primal Deposits:

هي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات أو المؤسسات سواء كانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في المصارف.

ب- الودائع المشتقة: Derived Deposits :

هي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات .

3- الودائع حسب الأمر :- تنقسم الودائع وفقا للأمر إلى ثلاثة أنواع هي :

الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل.

أ-الودائع الجارية (تحت الطلب) Current Deposits وهي تلك الودائع

التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منهم بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع

بموجبها له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه إلي المصرف وقد يتم الدفع لأي شخص آخر يظهر هذا الأمر باسمه وهذا الأمر يسمى (صك).

ب- ودائع التوفير: - Saving Deposits وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث الإيداع والسحب بموجب دفتر خاص وتمنح المصارف فوائد محدودة على هذا النوع من الودائع وغالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية

ج- ودائع لأجل: Time Deposits هي الودائع التي يودعها الأفراد و الهيئات لدي المصرف لمدة محدودة يتفق عليها من الطرفين ولا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل المصارف عندما تكون لديهم فائض نقدي لم يستيسر لهم استثماره وتمنح على هذه الودائع فوائد تفوق الفوائد التي تمنحها ودائع التوفير .

4- الودائع حسب حركتها :-

وتصنف الودائع حسب حركتها إلى نوعين هما الودائع النشيطة والودائع المستقرة .

أ الودائع النشيطة :- Vital Deposits

هي تلك الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبيا لكثرة عمليات السحب والإيداع .

ب- الودائع المستقرة :- table Deposits

هي تلك الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبيا وذات طبيعة ادخارية .

العوامل المؤثرة على جذب الودائع :

تتأثر عملية جذب الودائع بعدة عوامل أهمها ما يلي :-

1- إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي :- حيث تدل البيانات والإحصائيات إن الاهتمام بالأنظمة المصرفية والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية او العادة المصرفية شائعة تميل أنظمتها المصرفية إلى النمو والازدهار .⁽¹⁾

2- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي :-

والذي يؤدي بالحصلة النهائية إلى زيادة الثقة بالجهاز المصرفي وزيادة الإقبال والتعامل مع المصارف حيث تحتاج المصارف لكي تنمو وتزدهر إلى بيئة مستقرة ودليل ذلك إقبال الكثير من المودعين على التعامل مع مصارف دول أوروبا مثل المصارف السويسرية والانكليزية .

3- السمات المادية والشخصية للمصرف :-

اذ يفضل الأفراد التعامل مع المصارف الناجحة وذات السمعة الحسنة والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم سواء كان ذلك متعلقا ببنية المصرف أم بالأجهزة والحسابات الآلية التي يستخدمها المصرف أم بكفاءة أداء الموظفين ورحابة صدرهم تجاه الزبون فكلما تزايدت هذه الأشياء استطاع المصرف أن يجذب زبائن أكثر .

¹ / التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية ، مرجع سابق

4- تقديم مزايا جديدة ومبتكرة وجاذبة للمودعين :-

حيث تلجأ المصارف كجزء من إستراتيجيتها إلي تعديل هيكل أسعار الفائدة Price Interest Frame ولو بشكل طفيف لديها لتكون قادرة علي مواجهة المنافسة أو أن تستحدث نظم إيداع جديدة أو ربط العائد على الودائع بإرباح المصرف أو تيسير أنظمة الياصيب المجزية لاستقطاب الودائع الخ (16)

5- تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية :-

سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير أو عند الحسب منه وفي إطار التسويق المصرفي Marketing Bank أن المصارف تهتم كثيرا في خدماتها كما اهتماما للعلاقات العامة والاهتمام بالزبائن باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق كما تهتم المصارف بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تفريع أفضل للخدمات الجمهور الزبائن .

6- موقع المصرف :-

حيث أصبح للموقع تأثير علي قدرة المصرف في جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلي آخر وازدياد حركة المرور فالمقترض قد لا يهتم بموقع المصرف أي أنه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على الروض ولكن المودع قد يهتم كثيرا بموقع المصرف بقدر ما يهتمه قربه منه ومدى توفر موقف للسيارات فيه أو قريب منه .

7- عراقة المصرف وشهرته:-

المصارف التي تؤسس في منطقة ما تخلو من المصارف قبلها تستطيع إنشاء علاقات مع زبائنهم . وتحافظ عليها تحتل مركزا ممتاز به على المصارف الجديدة

فالأولاد تعامل في الغالب مع المصارف التي يتعامل معها أباهم ويتعامل المدراء الجدد في منشآت الأعمال مع المصارف التي تعامل معها المدراء السابقون .

8- السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف :

كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض (loans) والاستثمارات (Investments) والنشاطات الاخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة كلما دل ذلك على كفاءة ومهارة الإدارة فالمصرف الذي يتمتع بسيولة جيدة في الأوقات العصيبة تكون سمعته بين الجمهور جيدة وهو والحالة هذه تستطيع اجتذاب الزبائن المحتملين ويزيد من ولاء الزبائن القائمين بالثقة عامل مهم لنجاح المصرف وكذلك سمعة ومكانة المصرف المالية والاعتبارية .⁽¹⁾

العوامل المؤثرة على عدم استقرار الودائع :-

توجد عدة عوامل مؤثرة في تقلب الودائع وعدم استقرارها ويقصد بتقلب الودائع هي تلك الودائع التي تخضع لعوامل السحب والإيداع المتكررة خلال فترة زمنية معينة سواء كانت على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى الجهاز المصرفي ككل ويطلق عليها معدل دوران الودائع ومن أهم هذه العوامل :-

1- المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع :-

تعد المنافسة بين المصارف من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف الواحد عندما تكون المنافسة على الودائع لا تضمن إلا تحويل الودائع من مصرف إلي آخر فان النظام المصرفي ككل لا يكسب ودائعا جديدة بل

¹ / عواطف يوسف محمد علي وآخرون ، دور بنك السودان في دورة الجهاز المصرفي في الفترة من 1960 - 1997م ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، الخرطوم 2007م .

يتعرض لعملية إعادة توزيع الودائع بين المصارف المكونة له إما إذا كانت هذه المنافسة تتعدى حدود التوزيع إلى تشجيع إيداعات جديدة كانت محفوظة في السابق خارج النظام المصرفي فان الخير يكسب ودائعا جديدة .

9- التقلبات الموسمية :-

تتركز فروعها في مناطق يعتمد نشاطها على قطاع واحد أو مجالات محددة تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية خاصة المصارف التي غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد أو المناطق التي تعتمد علي صناعة واحدة أو مجموعة صناعات مرتبطة موسميا إذ يلاحظ انه مع بداية الشروع لإنتاج سلعة موسمية معينة كالقمح مثلا فان الطلب على سحب الودائع سيزداد وطلبات الاقتراض من المصرف ستزداد أيضا إذا لم تكفي أموال الودائع لسد متطلبات العملة يقل حجم الودائع في المصرف التجاري الواحد في تلك المناطق أو المحافظات التي تقل فيها فعاليات الحكومة ينخفض فيها حجم الإنفاق العام إذ تزداد الودائع في المناطق التي توجد فيها دوائر الحكومة وأجهزتها بالقياس ع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو من هذه المنشآت .

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

(مفهوم التنمية الاقتصادية و نظريات التنمية الاقتصادية)

(مفهوم التنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية)

مفهوم التنمية الاقتصادية :

هي العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويعرف أيضا :- بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو .

نظريات التنمية الاقتصادية :

نظرية النمو الكلاسيكية :

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة ومتفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادية .⁽¹⁾

- حاول الاقتصاديون الكلاسيك تفسير أسباب النمو الاقتصادية طويلة الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق ومن ابرز أفكار النظرية ماياتي :

1- اعتبروا أن النتاج هو دالة لعدد من عناصر النتاج وهو العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي .

واعتبروا أن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير احد هذه العناصر أو جميعها واعتبروا ان الموارد الطبيعية (الأرض) ثابتة وان بقية العوامل الأخرى متغيرة وان القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في:-

¹ / التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية ، الدكتور محمد عبد العزيز ، استاذ الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - الدكتور ايمان عطية ناصف مدرسة الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .

1- الفن الإنتاجي :

2- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وفي نفس الوقت فأن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال ونوضح ذلك :-

أ- تأثير التراكم الرأس مالي علي نمو السكان .أن النمو السكاني يعتمد على تكوين رأس المال وبالتالي زيادة معدلات الجور .

ب- تأثير نمو السكان علي تكوين رأس المال . أن النمو السكاني يقود إلي ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة بافتراض ثبات (الفن الإنتاجي والأرض) وهذا يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال .

ج- إتجاه الأرباح نحو الانخفاض :- إذ يقول وان الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه نحو الانخفاض عندما تشتد المنافسة فيما بين الرأسماليين .

3/ السوق الحر في ظل وجود السوق الحر فان الدولة تعظم الدخل القومي .

4/ حالة الثبات :- ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

انتقادات النظرية :-

1/ الإرباح مصدر للادخار للأفراد :- اعتبروا أن الأرباح مصدر للادخار ولكن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها :-

1/ ادخار الطبقة الوسطي - ادخار قطاع الحكومة

2/ الادخارات تتوجه كلها لزيادة الاستثمارات :- الاستثمار يمكن ان يزيد عن الادخار من خلال الائتمان المصرفي .

3/ إهمال النظرية للقطاع العام ودوره في النمو :-

هناك دور للقطاع العام في الدول النامية في النمو وخاصة في تراكم رأس المال وزيادة الاستثمارات .

4/ يمكن التحصل زيادة مستمرة في الأجور دون الحصول على انخفاض الأرباح.⁽¹⁾

نظرية الحلقة المفرغة للفقير :

تعتمد هذه النظرية في تفسير التخلف على استخدام منطق ما يسمى السببية الدائرية في اربط بين مظاهر التخلف . - يعرض الاقتصادي (نيركس) بان الحلقة المفرغة للفقير بأنها مجموعة من القوي الدائرية تتجه نحو الفعل ورد الفعل على بعضها البعض بطريقة تجعل البلد الفقيرة في حالة فقر دائم ويقول ان البلد الفقير لانه فقير .

- التخلف بموجب هذه النظرية هو نتيجة للأسباب :-

1/ انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض التغذية .

2/ انخفاض في مستوى الصحة .

3/ انخفاض في مستوى الإنتاجية .

5/ وتستمر الدائرة .

¹ / التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق

- ان مثل هذه الدائرة تميل إلى إدامة المستوى المتدني للتنمية في البلدان الأقل نمواً .

- تأتي الحلقة المفرغة للفقر من حقيقة إن في البلدان المتخلفة اقتصاديا تظهر مؤشرات :-

1/ مستوى الإنتاجية متدني بسبب ندرة رأس المال والسوق .

2/ الحلقة المفرغة من جانب الطلب لان المستوى المتدني من الدخل يقود إلى مستوى متدني من الطلب والاستثمار .

3/ الحلقة المفرغة من جانب العرض فان انخفاض الإنتاجية ينعكس في تدني الدخل وينعكس ذلك في تدني الادخار والاستثمار وندرة رأس المال .

4/ ان ندرة رأس المال بدورها تقود إلى مستوى متدني من الإنتاجية وتقود مرة أخرى الي تدني الدخل.

نظرية مراحل النمو (رستو)

اختار الاقتصادي الأمريكي رستو مقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة وذلك في كتابه (التنمية الاقتصادية) الذي أصدره في العام 1960م .

- يعتبر البعض أن رستو في كتابه هذا قد قدم نظرية سياسية اقتصادية وصفية لنمط النمو في التنمية في بلدان العالم .

- أن جوهر نظرية روستو يدعي منطقيا وعمليا تشخيص مراحل النمو الخمسة مراحل وهي :

1- مرحلة المجتمع التقليدي .

2- مرحلة ما قبل القلاع .

3/ مرحلة الإقلاع .

4/ مرحلة الاندفاع نحو النضوج

5/ مرحلة الاستهلاك الأخير

1/ مرحلة المجتمع التقليدي :-

تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة وتتصف بوجود سقف معين من إنتاجها يفرضه مستوى العلم والمعرفة وان المجتمع يركز قوة العمل في الزراعة مع تغيرات اجتماعية محددة وسلطة سياسية لا مركزية تتمركز في أيدي ملاك الأراضي وان الهيكل الاجتماعي لهذه الطبقات يتميز بالهرمية حيث العائلة والقبلية تلعب دورها .

2/ مرحلة ما قبل القلاع :-

آن هذه المرحلة هي فترة تسبق فترة القلاع ومن المتطلبات الرئيسية الاقتصادية لهذه الفترة هي (ان مستوى الاستثمار يتعين أن يرتفع ألي 10% من الدخل القومي نمو مستدام)

3/ مرحلة القلاع :- تمثل هذه المرحلة الحد الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا ويحصل ذلك من خلال الأتي : (1)

¹ / المرجع السابق نفسه

أ- ارتفاع الاستثمار فوق الـ 10% من الدخل القومي بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد .

ب- تحقيق زيادة في الادخار والاستثمار .

ج- تأسيس قطاعات اقتصادية قائمة

د- تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال .

هـ- يبدأ في هذه المرحلة ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية .

4/ مرحلة الاندفاع نحو النضوج :- هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة في موارده الاقتصادية .

5/ مرحلة الاستهلاك الوفير :- في هذه المرحلة يتم الآتي :-

أ- الهجرة إلى تنمية الأطراف .

ب- الاستخدام للسلع المعمرة .

ج- الدخول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية .

انتقادات النظرية

1/ ماذا لو حصل تداخل الراحل ؟

2/ صعوبة اختبار النظرية

3/ اقتصاديات الدول المتقدمة ولدت حرة ولم تمر بالمراحل التقليدية

الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق

ورغم ذلك يري البعض إن نظرية رستو عملية للتنمية في البلدان النامية .

الفصل الثالث

المصارف ودورها في تنمية الاقتصاد السوداني

بنك امدرمان الوطني (النشأة والتعريف)

و دور بنك امدرمان الوطني في تنمية الاقتصاد السوداني (دراسة حالة)

المبحث الأول

بنك امدرمان الوطني (النشأة والتعريف)

بنك امدرمان الوطني (النشأة والتطور التقني):

يعتبر بنك امدرمان الوطني من البنوك الرائدة في السودان و من ضمن شركات المساهمة العامة ومشاركة في و العديد من المؤسسات والبيئات الحكومية وغيرها من المنشآت الصناعية ، واستطاع خلال فترة وجيزة الإرتقاء بالأداء المصرفي وبوتيرة متصاعدة حتى احتل موقفاً مميزاً في منظومة المصارف السودانية كما أصبح رئداً في مجال وتبني ادخال التقنية وممارسة العمل المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

أ- فكرة إنشاء بنك امدرمان الوطني:

إلتقت في ذات الفكرة(إنشاء البنك) مع كل من المؤسسة التعاونية العسكرية ومنظمة التشييد وأثمرت جهودهما المشتركة في صياغة المسودة النهائية التي تم التصديق عليها من قبل السلطات المختصة يكون الثمرة بنك امدرمان الوطني وانضمت الي البيئة الاقتصادية الوطنية العسكرية وعدد من المؤسسات ذات الأيـداف المشتركة.

ب-التأسيس والنشاط لبنك امدرمان الوطني:

بنك امدرمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة من دعائم الإقتصاد الوطني في

مجال الصيرفة والإستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم أنحاء العالم.

بدأت مرحلة التأسيس في عام (1993م) وزاول نشاطه في العام (1993م) متزامناً مع عيد الجيش القومي، وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وخلال خمسة وعشرون عاماً استطاع بنك امدرمان الوطني تحقيق توسعاً شاملاً رأسياً وافقياً بحيث غطت خدماته كل أنحاء السودان، وقد بدأ البنك نشاطه بفرعين هما فرع الخرطوم وفرع امدرمان، ثم توسع افقياً ليلعب عدد فروع البنك (11) فرع موزعة بين العاصمة القومية والولايات كالاتي:

(1) فروع العاصمة الخرطوم: (الخرطوم ، القيادة العامة، المقرن، السجانة، السوق المحلي، الصناعات بحري، سوق لبيبا، امدرمان، شارع الوادي، حلة كوكو، بحري، محمد نجيب، عبيد ختم، الكلاكلة، جبرة، جامعة السودان، الميناء البري، السوق الشعبي، السوق العربي). اما فروع الولايات فهي: (بورتسودان، القضارف، الابيض، سنار، الدمازين، نيالا، عطبرة، ربك، كوستي، مدني، كسلا، دنقلا، شندي).

كما توجد نوافذ بنت خويلد النسائية في كل من فرع الخرطوم، المقرن، السجانة، امدرمان، سوق لبيبا، الصناعات بحري، عبيد ختم).

بالإضافة الى هذه الفروع التي غطت معظم أنحاء البلاد هنالك توكيلات ونوافذ عامة في كل من : (الميناء الجنوبي بورتسودان، ميناء سواكن، برج المعاشين - القيادة، السوق الجنوبي نيالا، الفرقة 36 نيالا، نافذة سوق 6 الحاج يوسف، نافذة

جياذ شارع مدني، نافذة سوق العناقريب امدرمان، نافذة السوق الشمالي-سوق ليبيا، نافذة منظومة الصناعات الدفاعية).

وعلى المستوى الرأسي استطاع البنك الوفاء بسياسات بنك السودان حيث يعتبر المصرف الأول من بين المصارف السودانية التي استطاعت توفير أوضاعها بتقوية رأس المال والمركز المالي.

ج-أهداف بنك امدرمان الوطني: يهدف البنك الى تحقيق الآتي:

- 1/ تجميع وقبول مدخرات السودانيين بالداخل والخارج.
 - 2/ تمويل عمليات التجارة الخارجية وتنشيط العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية.
 - 3/ المساهمة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والحفاظ الاستثمارية.
 - 4/ المساهمة الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية ودعم جهود الدولة في توسعة قاعدة التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي والحرفيين وصغار المنتجين.
 - 5/ تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في مجالات التعدين والزراعة والصناعة والنقل
- ومشروعات البنية التحتية المختلفة.اضافة الى تعميق وتطوير صيغ التمويل الإسلامية

و- التطورات التقنية بينك امدرمان الوطني:

بدأ البنك عمله بنظام مصرفي يعمل بنظام (Foxpro) بجهاز رئيسي واحد وخمسة أجهزة طرفية وكان هذا النظام في غاية من البساطة ثم تم تطوير هذا

البرنامج من شركة (بيت البرامج السودانية) وهو نظام (Oracle كأول بنك سوداني يستخدم نظام قواعد البيانات ويتميز هذا النظام بالسرعة العالية والتأمين لحفظ البيانات وسيولة إسترجاعها بينما كان التعامل في البنك فيما بين الفروع عبر الراديو فقد تم استحداث نظام (Data Cloud) للاتصال بين الفروع ونقل البيانات والنعمومات مما ساعد على سرعة إجراء التحويل فأصبحت المعاملات تتم بصورة أسرع من الطرق التقليدية، ونفس المجال تم إستحداث نظام أسرع آخر وهو نظام (ABB) لتمرير المعاملات عبر الفروع لجعل البنك كله كاونتر واحد وتمكينو من إجراء المعاملة المصرفية من أي فرع بدون أي قيود، بعد ذلك قام البنك بإستجلاب النظام المصرفي (Penta Bank) وهو أحدث نظام مصرفي في السودان حيث يقدم التقارير والبيانات المطلوبة ويتميز بسرعة كبيرة في تنفيذ المعاملات ودرجة عالية من الأمان ويحتوي على نظام الصلاحيات لكل فرد حسب مستواه الإداري، كما تم استحداث برنامج جديد يسمى بنظام الفرع الافتراضي (VBS) وذلك لتسريع المعاملة بين الفروع وتسهيل تقديم الخدمات بينيا، كما تم إدخال نظام البريد الإلكتروني (Out Look) للمكاتبات بين الإدارات والعاملين بالبنك وهو نظام حديث يتم فيه إرسال المكاتبات خلال ثواني لكل الموظفين واستقبال الردود على تلك المكاتبات بالسرعة المطلوبة مما يسهل من عملية إنجاز المعاملات الداخلية.

وأخيرا قام البنك بإدخال نظام شامل وهو نظام بانكس (Banks) في عام (2015م)، وهو نظام مصرفي يعمل بنظام الفرع الواحد أي يمكن لموظف أن

يدخل على أي فرع من الفروع والقيام بالعمليات المصرفية بكل سهولة وهو آخر نظام تم إدخاله بالبنك وحتى تاريخه.

ز- الخدمات الرقمية بنك امدرمان الوطني (المعرفة):

1/ الصراف الآلي (ATM) :

قام البنك بإدخال خدمة الصراف الآلي كأول بنك سوداني يقدم هذه الخدمة حيث شكلت هذه المبادرة خطوة كبيرة نحو كسب البنك لميزة تنافسية وأعطت البنك ميزة نسبية بحيث إرتبط بأذهان الجمهور بأنه البنك المبادر والأكثر قدرة على إرضاء متطلباتهم ، كما تمكن بطاقة بنك امدرمان الوطني من الصرف نقداً عبر الصرافات المرتبطة بالشبكة المصرية (321) والشبكة القطرية (NAPS) والشبكة البحرينية (BENEFIT) وذلك بعملياتهم الوطنية.

2/ خدمة الهاتف المصرفية :

تم إدخال هذه الخدمة والتي تساعد على الاستعلام عن الارصدة والاستفسار عن أسعار العملات الاخرى دون الحاجة الى زيارة البنك مما يوفر للعميل فرصة الحصول على

المعلومة بسهولة وفي الوقت الذي يناسبه.

3/ الإنترنت المصرفي (بنكي نت):

قام بنك امدرمان الوطني بتأسيس موقعه على شبكة الإنترنت

www.onb.com.sd

لتقديم خدمات الإعلام عن الأرصدة وتوفير كشوفات الحسابات وطلب دفاتر الشيكات كموقع تفاعلي بين العملاء وموظفي البنك، وهي خدمة مصرفية إلكترونية عبر الأنترنت تضع معاملتك المالية في متناول يدك، وتمنحك القدرة على إدارة حساباتك لدى بنك امدرمان الوطني بكل سهولة وأمان، كما تتيح الخدمة إجراء العديد من المعاملات المصرفية وفق خيارات متعددة دون التحرك من مكتبك او منزلك.

ومن مميزات خدمة بنكي نت (الاستعلام عن رصيد، عرض الحركات في الحساب، تحميل وطباعة كشف حساب، أسعار صرف العملات، التحويل بين الحسابات في البنك، دفع الفواتير، سداد الرسوم، طمب دفاتر الشيكات، وخدمات أخرى....).

4/ خدمة الموبايل المصرفي (أوكاش):

وهي خدمة تقوم بنفس خدمة الهاتف المصرفية ولكن عبر جهاز الموبايل الأكثر توفرا وسهولة في التعامل.

ان تطبيق الموبايل المصرفي من بنك امدرمان الوطني (أوكاش) هو تطبيق آمن ومبسط يتيح لك تنفيذ معاملتك المصرفية مباشرةً من هاتفك الشخصي وفي أي وقت وأي مكان، مما يجعل التعامل مع البنك أسهل وأكثر راحة حيث يعد التطبيق بمثابة فرع متنقل بين يديك، وكل ما تحتاج اليه لاستخدام تطبيق الموبايل المصرفي هو جوال مزود بخدمة الإنترنت.

ومن مميزات خدمة الموبايل المصرفي من بنك امدرمان الوطني، انه يمكنك من إجراء

كافة معاملتك المصرفية سواء كان العميل داخل السودان أو خارجه مع امكانية دفع الفواتير وسداد الرسوم، بالاضافة الى توفر الخدمة على مدار 24 ساعة.

5/ خدمة الرسائل المصرفية :

تمكن خدمة (رسائل امدرمان المصرفية) من انجاز معظم العمليات المصرفية وفي أي زمان ومكان وذلك عبر إستخدام نظام الرسائل القصيرة في الهواتف النقالة العادية (SMS) وتوفر الخدمة للعميل عدد كبير من المميزات والخدمات عبر حسابه بكل سهولة وأمان ومن هذه المميزات: (خدمة مجانية، الإستعلام عن رصيد، كشف حساب مصغر، التحويل بين حسابات العميل، الخدمة متوفرة على مدار الساعة، الخدمة متوفرة لدى كل شبكات الإتصال، لا تحتاج الى هاتف ذكي، لا تحتاج الى الإتصال بالإنترنت).

6/ خدمات نقاط البيع (P.O.S) :

وهي محطات تستخدم في سداد قيمة المشتريات في المواقع التجارية المختلفة بإستخدام البطاقة البلاستيكية وقد قام البنك بتوزيع هذه الماكينات في المواقع الحيوية، وقد انتشرت في معظم المراكز والمؤسسات وهي تمنح العملاء كافة خيارات الدفع والسداد والكثير من الخدمات الاخرى ومن مميزات خدمة نقاط البيع ببنك امدرمان الوطني: (سحب فوري لكل حاملي البطاقات المصرفية الممغنطة، دفع الفواتير وسداد الرسوم، دفع قيمة المشتريات، كشف حساب مختصر لآخر العمليات على حسابك، الاستعلام عن الرصيد،

طباعة اتصال بالعملية، تغيير الرمز السري للبطاقة المصرفية، تفادي مخاطر حمل النقود، استخدام البطاقة في نطاق واسع من الأسواق والمراكز الخدمية، سهولة التعامل مع نقاط البيع المتنوعة، سرعة عملية الدفع).

7/ محفظة امدرمان الالكترونية:

وهي بطاقة دفع (لا ترتبط بحساب مصرفي) أي لا يشترط لحصول عملياً فتح حساب بالبنك، يمكن استخدامها لتخزين أي مبلغ من النقود وتتيح تنفيذ العديد من المعاملات المالية عبر قنوات الدفع المختلفة مثل (الصراف الآلي، نقاط البيع، الرسائل القصيرة، والانترنت للتجارة الإلكترونية).

ومن الخدمات المتاحة عبر بطاقة محفظة بنك امدرمان الالكترونية (كشف حساب واستفسار عن رصيد، سحب نقدي، ايداع نقدي، دفع المشتريات وسداد الفواتير، شراء الكهرباء، شحن وشراء الرصيد، التحويل بين البطاقات، التحويل عبر الصراف الآلي، تغيير الرقم السري، التجارة الإلكترونية، سداد الرسوم الحكومية)

8/ خدمات المقاصة الالكترونية:

ويقدم البنك خدمات المقاصة الالكترونية لصالح عملائه ويرتبط البنك عبر هذه الشبكة بالبنوك الحمية الأخرى ويستخدمها في تحصيل شيكات العملاء في وقت قياسي و اضافتها لحساباتهم او صرفيا نقداً.

9/ الارشيف الإلكتروني:

وهي خدمة داخلية توفر للموظفين و للعملاء الحصول على مستنداتهم ومعاملاتهم التي يطلبونها بصورة سريعة وواضحة.

10/ البريد الإلكتروني الداخلي: وهي خدمة تستخدم داخلياً لتبادل المكاتبات والمنشورات بين الموظفين فيما بينهم وبين الموظفين والإدارات، وكذلك فيما بين الفروع المختلفة حيث يتم التبادل بصورة سريعة جداً وآمنة.

11/ بطاقة الفيزا (VISA CARD) :

وهي بطاقة بلاستيكية إلكترونية ترتبط مع الحسابات البنكية، وتساعد على استخدام المال المتوفر بالحساب مقابل خصم مبلغ مالي بسيط لقاء الحصول على هذه الخدمة المصرفية، وهي بطاقة عالمية تستخدم في كل دول العالم ويتطلب لحصول عملياً فتح حساب بعملة (الدولار الأمريكي)، وهي تستخدم في عمليات الشراء والبيع داخل وخارج السودان، وتتم طباعتها عبر شركات متخصصة خارج السودان ثم يتم شحنها وإرسالها للسودان وتسليمها للبنك والذي يقوم بدوره بتنفيذها وتسليمها للعميل، وهي مهمة جداً خصوصاً للمغتربين لأنها تساعدهم في عمليات التحويل والمعاملات اليومية.

وقد تم انطلاق العمل بها منذ منتصف العام (2013م) بفروع بنك امدرمان الوطني المختلفة وحتى تاريخ اليوم حسب معلومات الباحث.

ومما سبق يمكن القول بأن بنك امدرمان الوطني من البنوك المواكبة لجانب الابداع والتطوير المصرفي مما يجعلها من البنوك التي بادرت بالدخول الى عالم اقتصاد المعرفة والعالم الرقمي مما جعله في مركز الصدارة وكذلك محققاً لشعاره كرائد للتقنية المصرفية الحديثة في السودان. (1)

¹ / امين موسى محمد الحاج بنك امدرمان الوطني - فرع عطبرة

المبحث الثاني

دور بنك امدرمان الوطني في تنمية الاقتصاد السوداني (دراسة حالة)

توثيق تجربة بنك امدرمان الوطني في دعم الاقتصاد السوداني في الفترة من 2014م - 2018م

المقدمة :

تأسس بنك أمدرمان الوطني في يناير 1993م وزاول البنك نشاطه في اغسطس 1993م وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية الاستثمارية وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية ويعتبر بنك امدرمان الوطني ركيزة مهمة وداعمة من دعائم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية عبر شبكة مراسلين منتشرة حول انحاء العالم، سوف يتم في هذا التوثيق التعرف على تجربة بنك امدرمان الوطني في دعم الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2014م - 2018م وذلك للدور الذي قام به البنك في دعم الاقتصاد السوداني في مشروعات التنمية الاقتصادية في مجال التعدين والزراعة والصناعة والنقل ومشروعات البنى التحتية ومشروعات التمويل الاصغر والصادرات غير البترولية.⁽¹⁾

اهداف بنك امدرمان الوطني :

- تجميع وقبول مدخرات السودانيين بالداخل والخارج
- تمويل عمليات التجارة الداخلية وتنشيط العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية.
- المساهمة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمخافز الاستثمارية.

¹ / المصدر بنك امدرمان الوطني 2014-2018م

- المساهمة الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية ودعم جهود الدولة في توسعة قطاعات التمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي والحرفيين وصغار المنتجين.
 - تعميق وتطوير صيغ التمويل الاسلامية.
 - تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في مجالات التعدين والزراعة والصناعة والنقل ومشروعات البنى التحتية المختلفة.
- اهم مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2014-2018م : (1)

معدل التضخم:

م	السنة	النسبة	الملاحظات
1	2014م	-46,8%	اسباب ارتفاع التضخم بسبب رفع الدعم الجزئي عن المحروقات
2	2015م	12,6%	انخفاض التضخم بسبب الاصلاحات الاقتصادية
3	2016م	30%	ارتفاع التضخم بسبب رفع الدعم عن المحروقات
4	2017م	32,6%	ارتفاع التضخم بسبب رفع الدعم الاقتصادي
5	2018م	72,9%	ارتفاع التضخم بسبب رفع الدعم الاقتصادي

التجارة الخارجية:

م	السنة	الصادرات	الواردات	ملاحظات
1	2014م	4,4	9,2	العملة (مليار دولار)
2	2015م	3,2	9,5	
3	2016م	3,1	8,3	
4	2017م	4	9,2	
5	2018م	3,5	7,9	

¹ / ابوبكر دفع الله الحسن / دور بنك ام درمان الوطني في دعم الاقتصاد ، السودان - 2019م

المؤشرات النقدية:

م	السنة	عرض النقود	سعر صرف اليورو	ملاحظات
1	2014م	86	7.7ج	العملة (مليار دولار)
2	2015م	94	6.6	
3	2016م	120	6.89	
4	2017م	203	8.43	
5	2018م	431	54.03	

الودائع والتمويل:

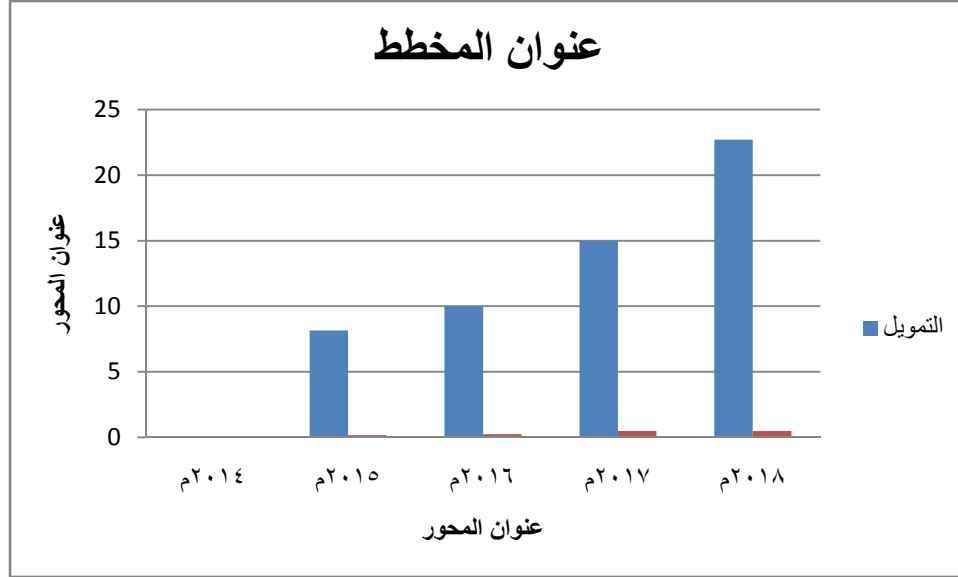
م	السنة	الودائع	التمويل	ملاحظات
1	2014م	53	43	العملة (مليار دولار)
2	2015م	63	50	
3	2016م	78	67	
4	2017م	140	103	
5	2018م	303	147	

توثيق تمويل الأنشطة الاستثمارية بينك امدرمان الوطني الدعم للاقتصاد السوداني : (1)

م	السنة	التمويل	النسبة	ملاحظات
1	2014م	7.2 (مليار جنيه)	8%	مقارنة بعام 2013م (7.6)
2	2015م	8.15	17%	
3	2016م	10	25%	
4	2017م	15	50%	
5	2018م	22.7	48%	

¹ / المصدر بنك امدرمان الوطني 2014-2018م

الشكل يوضح توثيق تمويل الأنشطة الاستثمارية ببنك امدرمان الوطني الدعم للاقتصاد
السوداني:



نلاحظ من خلال الشكل اعلاه دور بنك امدرمان الوطني في تمويل الأنشطة الاستثمارية
الداعمة للاقتصاد السوداني في مجال الزراعة والصناعة والتعدين والنقل والبنى التحتية
والصادرات غير البترولية ومشروعات التمويل الاصغر للاسر المنتجة نلاحظ هناك
ارتفاع في معدل التمويل خلال الفترة 2014-2018م حيث وصل حجم التمويل في
2018 22.7 مليار جنيه وذلك لتوسع البنك في دعم مشروعات الاقتصاد السوداني⁽¹⁾

¹ / ابوبكر دفع الله الحسن / دور بنك ام درمان الوطني في دعم الاقتصاد ، السودان – 2019م

الجدول التالي يوضح توثيق تجربة بنك امدرمان الوطني لدعم الاقتصاد السوداني
والمشروعات التي قام البنك بتمويلها خلال الفترة 2014-2018م : ⁽¹⁾

م	السنة	توثيق دعم الانشطة الاستثمارية
1	2014م	قام بنك امدرمان الوطني بدعم الاقتصاد السوداني حيث بلغ حجم التمويل في القطاع العام والخاص الممنوح من البنك (2.7) مليار جنيه وهذا يؤكد تأثير البنك وفعاليته لدعم الاقتصاد القومي اذ ان البنك ساهم بنسبة 17% من اجمالي حجم التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي.
2	2015م	واصل البنك في إستراتيجيته الخاصة بتمويل شركات القطاع العام والخاص المعنية بمشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية كما ساهم البنك بكل الحافظ التمويلية التي نفذها الجهاز المصرفي في مجالات المنتجات الزراعية والصناعية وزيادة الصادرات غير البترولية والاسكان بجانب تمويل نشاط التمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي حيث بلغ حجم الاستثمار للقطاعات (8.15) مليار جنيه لنهاية العام 2015م مقارنة بمبلغ (7.2) مليار جنيه بنسبة زيادة 17% وساهم البنك بنسبة 17% من اجمالي حجم التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي.
3	2016م	واصل البنك في إستراتيجيته الخاصة بتمويل شركات القطاع العام والخاص المعنية بمشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية كما ساهم البنك بكل الحافظ التمويلية التي نفذها الجهاز المصرفي في مجالات المنتجات الزراعية والصناعية وزيادة الصادرات غير البترولية والاسكان بجانب تمويل نشاط التمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي حيث بلغ حجم الاستثمار للقطاعات (10) مليار جنيه لنهاية العام 2016م مقارنة بمبلغ (8.15) مليار جنيه لنهاية العام 2016 بنسبة زيادة 25% وساهم البنك بنسبة 16% من اجمالي حجم التمويل الممنوح من

¹ / ابوبكر دفع الله الحسن / دور بنك ام درمان الوطني في دعم الاقتصاد ، السودان – 2019م

		الجهاز المصرفي
4	2017م	<p>بلغ حجم التمويل والاستثمار للقطاعات المختلفة (15) مليار جنيه بنهاية العام 2017م مقارنة بمبلغ (10) مليار جنيه لعام 2016م بنسبة زيادة 50% حيث واصل البنك في إستراتيجيته الخاصة بتمويل شركات القطاع العام والخاص المعنية ومشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية كما ساهم البنك في كل المحافظ التمويلية التي نفذها الجهاز المصرفي في مجالات الاسكان والمنتجات الزراعية والصناعية وزيادة الصادرات غير البترولية وتم خلال العام 2017م تنفيذ العديد من اتفاقيات التمويل لمشروعات هيئة السكة الحديد ومن اهمها استيراد قطار الجزيرة الخرطوم (12.7) مليون دولار واستيراد عدد (24) قاطرة بتكلفة (40) مليون دولار واستيراد (1050) عربة نقل بضائع بتكلفة (80) مليون دولار وكذلك تشييد طريق دقين_قر القومي بولاية كسلا والقطاع الرابع امدرمان بارا القومي بطول 100 كلم بمبلغ (504) مليون جنيه وتمويل الطرق الداخلية بمختلف مدن الولايات وتوقيع تشييد عدد (250) وحدة سكنية للمتأثرين بسد مروي في محلية البحيرة ولاية نهر النيل.</p>
5	2018م	<p>ظل البنك يلعب دور الرائد في دعم الاقتصاد الوطني حيث بلغ حجم التمويل والاستثمار للقطاعات المختلفة (22.7) مليار جنيه بنهاية العام 2018م مقارنة بمبلغ (15.3) مليار جنيه في عام 2017م بنسبة زيادة (48%) وفي عام 2018 تم تمويل العديد من الطرق اهمها طريق الصادرات القومي (امدرمان-جبرالشيخ-بارا) بطول 105 كلم بمبلغ (250) مليون جنيه وطريق سليم ناوا في الولاية الشمالية بمبلغ (247) مليون جنيه وفي مجال التمويل الاصغر تم عمل عدد (30) دورة تدريبية خلال اخر خمسة سنين الماضية قام البنك فيها بتدريب اكثر من (3200) مستفيد من الشرائح المستهدفة في التمويل الاصغر من اسر الشهداء ومعاشي القوات المسلحة والارامل .</p>

الخاتمة :

تم بحمد الله التحدث في هذا البحث عن دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد السوداني والذي تحدثنا فيه في الفصل الاول عن الجهاز المصرفي في السودان (المبحث الأول : الجهاز المصرفي في السودان (النشأة والأنواع) المبحث الثاني : الودائع المصرفية (الانواع والعوامل المؤثرة عليها) وفي الفصل الثاني تحدثنا عن التنمية الاقتصادية (مفهوم التنمية الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية) وفي الفصل الثالث تحدثنا عن المصارف ودورها في تنمية الاقتصاد السوداني (بنك امدرمان الوطني (النشأة والتعريف) و دور بنك امدرمان الوطني في تنمية الاقتصادية السوداني (دراسة حالة))

النتائج :

1. قام بنك امدرمان الوطني بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في السودان بمجالات التعدين والزراعة والصناعة والنقل والصادرات غير البترولية ومشروعات البنية التحتية بالاضافة لمشروعات التمويل الاصغر للاسر المنتجة .
2. بلغت جملة التمويل للانشطة الاستثمارية الداعمة للاقتصاد السوداني خلال الفترة 2014م – 2018م مبلغ (63.05) مليار جنيه .
3. اهتم البنك بجانب التمويل الاصغر والاسر المنتجة والتدريب للمستهدفين بالمشروعات وتم خلال الفترة 2014م – 2018م تنفيذ عدد 30 دورة تدريبية بعدد (3200) من الشرائح المستهدفة من اسر شهداء القوات المسلحة ومعاشيي القوات المسلحة والارامل .
4. منح بنك امدرمان الوطني خلال الفترة من 2014م – 2018م جائزة البنك الاول في السودان من مجلة The Banker Awards التي تصدر من مؤسس فاينانشال تايمز البريطانية وذلك لتمتع البنك باكبر حجم موجودات اضافة الى معدل العائد على حقوق الملكية وصافي الارباح وقدرة البنك على امتصاص الازمات.

التوصيات :

1. اصدار توثيق لتجربة بنك امدرمان الوطني لدعم الاقتصاد السوداني من العام 1993م – 2019م .
2. دراسة توضح دور بنك امدرمان الوطني في معالجة الازمات الاقتصادية والاصلاح الاقتصادي .
3. ضرورة تنفيذ عقود لمشاريع البنى التحتية في البلاد خاصة جانب الطرق والجسور لحوجة الولايات لذلك .

المراجع :

1. محمد عثمان أحمد ، تاج الدين ابراهيم حامد - البنك المركزي الاسلامي بين التبعية والاستقلالية بالاشارة لتجربة بنك السودان - ادارة السياسات والبحوث - بنك السودان - الخرطوم 1966/5/15م .
2. منشورات بنك السودان 2009م .
3. غازي حفظ الله - التطور التاريخي للجهاز المصرفي بالسودان ، مجلة المصارف ، العدد الأول ، يونيو 2002م ص 24.
4. ماجدة عبد الوهاب ، تاريخ العمل المصرفي بالسودان ، ورقة داخلية غير منشورة ، ادارة البحث بنك السودان ، فبراير 1994م.
5. عواطف يوسف محمد علي واخرون ، دور بنك السودان في دورة الجهاز المصرفي في الفترة من 1960 - 1997م ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، الخرطوم 2007م .
6. منشورات بنك السودان المركزي 2011م .
7. التنمية الاقتصادية ودراسات نظرية وتطبيقية ، الدكتور محمد عبد العزيز ، استاذ الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية - الدكتورة ايمان عطية ناصف مدرسة الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .

8. امين موسى محمد الحاج ، بنك امدرمان الوطني فرع عطبرة .
9. د. ابوبكر دفع الله ، توثيق تجربة بنك امدرمان الوطني في دعم الاقتصاد السوداني ، 2014م – 2018م .